الهجرة النفي العثماني

(1835 - 1911 م)

ولاية طرابلس الغرب نموذجا

منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية
سلسلة الدراسات التاريخية (118)

ظاهرة النفي العثماني

(1835 - 1911 م)

ولاية طرابلس الغرب نموذجًا

سعاد سالم عبد الحميد أبو نقاب

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
2010

أبو نقاب، سعاد سالم عبد الحميد
ظاهرة النفي العثماني (1835 - 1911م) ولاية طرابلس الغَرْب نموذجاً
سعاد سالم عبد الحميد أبو نقاب. طرابلس: المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، 2010.
200ص؛ 24 سم. (الدراسات التاريخية؛ 118).
1- ليبيا - تاريخ العصر العثماني. 2- النفي. 3- المنفيون.

حقوق الطبع والنشر والترجمة والاقتباس
محفوظة للناشر

المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية
هاتف: 3331782 - 4446987 - 4446988
فاكس: 3331616 21 00218 - ص.ب: 5070
Website: www.libsc.org
www.libyanjihad@libsc.org
طرابلس - ليبيا

* * *

الطبعة الأولى 2010 مسيحي

* * *

رقم الإيداع 488
رقم الردمك ISBN 978-9959-23-213-7

* * *

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب
دار الكتب الوطنية
بنغازي - ليبيا
هاتف: 9097074 – 9096379 – 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الإلكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ ۗ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمِ

سورة يوسف الآية (76)

الإهداء

إلى من كانا هادياً ونبراساً..

في رحلة كفاحي..

إلى من لا تسعهما الدنيا..

فرحة بنجاحي

إلى أبي وأمي

وإلى زهور حياتي..

عمر وريم

الرموز والمختصرات

المختصر	المصطلح
د.م.ت.ط	دار المحفوظات التاريخية طرابلس
د.ن	دون تاريخ
إ	إعداد
تر	ترجمة
تح	تحقيق.
و.غ.م	وثيقة غير مصنفة
ط	الطبعة
مج	مجلد
ج	جزء
ح	حاشية
ص	الصفحة
ص ص	صفحات متتالية

المقدّمة

شاعت عمليات النفي في الدولة العثمانية كعقوبة سياسية، واستخدمت على نطاق واسع، بحيث شملت أعداداً كبيرة من الذين ثبتت عليهم الإدانة، وأُوقعت أحياناً على أشخاص لمجرد الاشتباه بهم، لكثرة الاضطرابات السياسية والدينية والقومية في مختلف الولايات العثمانية، فضلاً عن مرتكبي الجنح والمخالفات والمشاغبين والمتمردين على القانون، بقصد تأديبهم، وعزلهم لمدة أطول مما تسمح به النصوص القانونية.

وبطبيعة الحال كانت أغلبيتهم تستقدم من الولايات المضطربة سياسياً وطائفياً ومذهبياً، وهذا ما سيتم توضيحه من الوثائق المتوفرة والمستخدمة في هذه الرسالة.

ومن هنا يمكن تتبع الظاهرة من وجهة نظر تاريخية، تمتد عبر فترة زمنية تقع ما بين 1835م وسنة 1911م، وهي الفترة التي تعرف تاريخياً بالعهد العثماني الثاني، هذا فيما يتصل بالحدود الزمنية للرسالة، أما فيما يتعلق بالحدود المكانية، فإن الرقعة الجغرافية التي عُرفت بولاية طرابلس الغرب (ليبيا)، هي التي ستشكل الحيز المكاني لهذه الرسالة.

ومما يجدر التذكير به أنَّ الدكتور صلاح الدين حسن السوري قدم بحثاً علمياً قيّماً بعنوان: (**النفي إلى ولاية طرابلس الغرب العثمانية. الظاهرة وأبعادها**)، كانت مفتاحاً لدراسة أعمق، فقد تحدث عن بعض المنفيين وأعدادهم، كما وصف معاناتهم ومتاعب الإدارة العثمانية معهم، وحدد حالات النفي المؤقت والنفي الأبدي، مما حفز الباحثة للتفكير في تغطية الموضوع.

غير أن رسالة الباحثة اصطدمت بواقع مرير عند تجميع المادة، حيث كانت وثائقها باللغة العثمانية في ملف خاص بالمنفيين محفوظ بدار المحفوظات التاريخية

بالسرايا الحمراء، يحوي بين دفتيه 120 وثيقة، وقد اطلّعت الباحثة على مواضيع الوثائق ورأت فيها مادة كافية لوضع دراسة أكاديمية لهذا الموضوع، ولأن ظاهرة النفي كانت تخص ولاية طرابلس الغرب كبلد يُنفى إليه، فإنها تخص أيضاً بلاداً أخرى عديدة نُفي مواطنُوها إلى ولاية طرابلس الغرب، نذكر منها بلاد شبه الجزيرة العربية وأرمينيا وبلغاريا والبوسنة والهرسك، مما أوجب على الباحثة تتبع تلك الظاهرة في عدد من البلدان الأخرى في نفس الفترة الزمنية المدروسة للاطِّلاع على الأسباب الحقيقية وراء عمليات النفي، وما ترتب عنها من نتائج مسَّتْ الأوضاع العامة لتلك البلاد.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في أن ظاهرة النفي لها أبعاد وتداعيات تختلف وتتفاوت درجات وقعها على المنفيين وعلى الولاية ذاتها، وعليه أتت أهميتها بتتبع مراحل تلك الظاهرة وما نتج عنها من تأثيرات في مجالات عديدة، وبذلك ستكون الدراسة محاولة لجمع ودراسة ما كتب عن الظاهرة من خلال الوثائق والمراجع والأبحاث، واستنتاج أسبابها والتأثيرات الناتجة عنها، مما قد يفتح آفاقاً أرحب لدراسة أعمق في هذا الموضوع.

أما سبب اختيار الموضوع فيرجع إلى الرغبة في إيضاح جانب ذي أهمية كبيرة من تاريخ ليبيا الحديث وإزاحة الستار عن بعض الغموض حول نشأة وتطور وآثار ظاهرة النفي العثماني، ولسد جزء ولو بسيط من النقص في المكتبة العربية الليبية في هذا الجانب من الدراسات التاريخية.

ونأمل من هذه الدراسة، أن يتم فيها استنباط الحقائق عن تلك الظاهرة من خلال الوثائق المقيدة بملف المنفيين بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس لكي تتم الاستفادة منه، كما تأمل الباحثة بأن تحظى دراستها بمادة تاريخية متأصلة يعتمدها الباحثون، وإنَّ غايتها تندرج في إطار توضيح المشكلة المراد دراستها، وإبراز الأحداث السياسية التي أحاطت بها، وأثرها في تذبذب عمليات النفي بين الزيادة والنقصان.

وبهذا الطرح حاولت الباحثة الإجابة على العديد من التساؤلات، وحل بعض الإشكاليات التي استوقفتها كثيراً أثناء استقرائها لتلك المصادر والمراجع الخاصة بالموضوع لعل من بينها:

1 ـ ماذا نعني بكلمة النفي؟. وهل كانت عقوبة ينص عليها القانون العثماني حينذاك؟ أم عقوبة مستحدثة لأشخاص معنيين ترى فيهم الدولة خطراً عليها؟ وإن كانت كذلك، فلماذا لم تتخذ عقوبة الإعدام ـ مثلاً ـ بدلاً عن النفي للتخلص من أولئك الأشخاص؟ هل هو نفي سياسي اقتصر على عزل فئة من المعارضين السياسيين وإبعادهم عن مجال نشاطهم؟ أم هو نفي عام شمل أشخاصاً أدينوا بمخالفة القوانين والأنظمة الاجتماعية؟.

2 ـ ما هي أسباب استحداث مثل تلك الظاهرة؟ وما هي دوافعها والإجراءات المتبعة لتنفيذها خارج الولاية وداخلها؟.

3 ـ لماذا اختيرت ولاية طرابلس الغرب وفزان بالذات مكاناً للنفي؟ وهل كانت هي وحدها من استقبل المنفيين؟ أم كان لغيرها من المناطق مشاركة معها؟ وهل انتهت بانتهاء حكم السلطان عبد الحميد الثاني، أم دخل عليها عهد جديد ليزيد من استفحالها؟.

4 ـ ما هي نوعية المشاكل التي كان يعاني منها المنفيون؟ وما الصعوبات التي كانت تواجه الإدارة من ورائهم؟ وهل ترك المنفيون آثاراً إيجابية أم سلبية على الولاية، أم كلتيهما معاً؟.

أما منهج الرسالة، فقد اعتمد على اتِّباع خطوات المنهج التاريخي القائم على جمع المادة وترتيب وتقييم مصادرها ومراجعها، وتحليل الأحداث وربطها ببعضها لضمان تسلسلها وتماسكها، وصولاً إلى النتائج العلمية المنشودة والمحددة.

وحرصاً على اكتمال الصورة التاريخية والوصول إلى نتائج علمية حول ظاهرة النفي العثماني بالولاية، فإن الرسالة استقت معلوماتها من مصادر أولية ومراجع هامة متنوعة عربية وأجنبية ومن أهمها ما يلي:

أولاً: المصادر غير المنشورة:

1 ـ وثائق دار المحفوظات التاريخية بطرابلس:

استفادت هذه الرسالة من وثائق ملف كامل حول تلك الظاهرة، تمت ترجمتها ودراستها وتقييمها وتحليلها حسب تسلسل موضوع الرسالة، وقد أوضحت تلك الوثائق التي كانت على شكل تقارير ومراسلات متبادلة بين الإدارة العثمانية في استانبول والإدارة بالولاية، بالإضافة إلى شكاوى وإحصائيات رسمية، وقد أظهرت تلك الوثائق جوانب عديدة خدمت موضوعات الرسالة، كان أهمها الخطوات أو الإجراءات المتخذة والمتبعة لتنفيذ تلك العقوبة ودوافعها، كذلك بينت الوثائق أهم المناطق التي رُحِّل منها المنفيون، كما أوضح بعضها أهم الأحداث البارزة التي كانت سبباً في تطبيق عقوبة النفي على العديد من الأشخاص، وكيف كانت تطبق على مجموعات بأكملها تتجاوز في بعض الأحيان مائتي شخص أو أكثر، كما أبرزت الوثائق، أهم المشاكل التي عانت منها الإدارة العثمانية حول ظاهرة النفي في الولاية، في حين كشفت الشكاوي المرسلة من بعض المنفيين مقدار معاناتهم، كما أظهرت كثيراً من الجوانب الأخرى التي خدمت صُلب الموضوع.

ثانياً: المصادر المنشورة:

1 ـ كتاب يحمل عنوان **وثائق تاريخ ليبيا الحديث**، قام بترجمته وتقديمه عبد السلام أدهم، وجمعه وأعدّه أحمد صدقي الدجاني، منشورات جامعة بنغازي، ليبيا، 1974م، والذي خدمت وثائقه الموضوع من حيث تبيانها لأهمية اتخاذ طرابلس وفزان كمنفى في البداية، وتعذر استقبالهما للمنفيين لأسباب عدة في أواخر ذلك العهد، كذلك أشارت إحدى الوثائق إلى شكوى الأهالي من عدم تعيين أبنائهم في بعض الوظائف لعدم إتقانهم للغة العثمانية، في حين أظهرت وثيقة أخرى، مدى مساهمة بعض المنفيين في نشر الوعي القومي في الولاية.

2 ـ كتاب: **من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى**، لعبد القادر جامي، تر: محمد الأسطى، منشورات دار المصراتي، طرابلس 1974م، يُعد هذا الكتاب من

المصادر الأساسية التي استفادت منها الباحثة في جوانب مختلفة، خاصة وأن مؤلفه كان من كبار المسؤولين في إدارة العهد العثماني الثاني ومن بين المنفيين أيضاً، فشملت معلوماته الكثير من القضايا، نذكر منها:

أ ـ أعطى المؤلف وصفاً دقيقاً لمدينة مرزق، وسورها، بحيث جاء وصفه متفقاً مع العديد من روايات الرحالة الأوروبيين أمثال فوجل وناختيجال وهورنمان ورولفس وغيرهم.

ب ـ تتبع عن كثب، تطور مدينة مرزق، فتحدث عن سكانها وسوقها، وبعض عادات أهلها، وعن ازدهار تجارة القوافل فيها، وما تحمله من سلع، خاصة تلك القادمة من بلاد السودان الأوسط.

ج ـ أفرد المؤلف دراسة خاصة عن بلدة غات، فتحدث عن عادات سكانها من الطوارق وشكل مساكنهم ولباسهم، ونوع سلاحهم، إلى غير ذلك من القضايا الأخرى.

د ـ وفي ثنايا المعلومات السابقة التي ذكرها، كان يعطي وصفاً لبعض حالات السّكان المبعدين والمنفيين إلى مرزق ومعاناتهم.

هـ ـ وما يؤخذ على هذا الكتاب أنه، رغم أن مؤلفه كان أحد المنفيين، إلا أنه لم يعطنا الصورة الكاملة عن حالة المنفيين، وأسباب نفيهم، ومعاناتهم، وهذا ما ستحاول الباحثة وضعه في الاعتبار أثناء الدراسة والبحث، ليتم توضيحه بصورة كاملة.

3 ـ كتاب **أسرار طرابلس**، لمابل لومس تود، دار الفرجاني، طرابلس 1968م.

أ ـ بين هذا الكتاب أحوال ولاية طرابلس الغرب في أواخر العهد العثماني الثاني، وما فيها من آثار قديمة وعادات أهلها، وكذلك السكان وأهم حرفهم، في حين خصص الفصل الثالث والعشرون لإعطاء لمحة عن المنفيين العثمانيين وغيرهم من الجاليات الأخرى.

ب ـ وما يؤخذ عنها، أنها سلكت نمط جامي في كتابه السابق أثناء الحديث عن أولئك المنفيين، دون إعطاء الصورة الكاملة لتلك الظاهرة.

4 ـ بحثٌ للدكتور عبد الكريم أبو شويرب بعنوان: «**مشاهداتي حول الطب الشعبي في فزان**»، مجلة البحوث التاريخية، منشورات مركز الجهاد للدراسات التاريخية.

أ ـ يعد هذا البحث من أهم المصادر التي اعتمدت عليها الرسالة وهو عبارة عن تقرير أعده أمين أفندي ـ طبيب عثماني أرسل منفياً إلى الولاية لمدة ست سنوات ـ أوضح من خلاله الطريقة الشعبية لأهالي فزان الخاصة بعلاج مرض الزهري، والتي وجدت انبهاراً وتأييداً واهتماماً كبيراً من قبله، مما جعله يرسل الرسالة تلو الأخرى للسلطات العثمانية محاولة منه لتطويرها وتعميمها.

ب ـ تتبع عن كثب أعراض ذلك المرض ومراحله وطرق علاجه.

ج ـ تعتبر تلك المقالة العلمية القيمة من الآثار المادية الملموسة التي تركها المنفيون بالولاية.

ثالثاً: المعاجم:

اعتمدت الدراسة على **معجم الدولة العثمانية**، لمحمد مجيب المصري، الذي كانت أهميته الفريدة في توضيح وإزالة الغموض عن بعض المصطلحات العثمانية المتداولة في تلك الفترة، والتي لم يفهم مقصدها حتى بعد ترجمتها إلا بالرجوع إلى هذا المعجم.

واعتماداً على ما سبقتْ الإشارة إليه من مصادر متنوعة، قسمت الرسالة إلى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة كانت على النحو التالي:

فالفصل الأول، ورد بعنوان: **دواعي عمليات النفي العثماني إلى ولاية طرابلس الغرب**، حيث حرص هذا الفصل على توضيح الخلفية اللغوية والتاريخية للظاهرة، كما أعطى الأسباب والدوافع التي كانت وراء استخدام الدولة العثمانية

النفي كعقوبة، ثم بين أسباب اختيار ولاية طرابلس مكاناً ملائماً للنفي، ثم اختتم الفصل المعني بتوضيح الإجراءات الإدارية والقانونية التي تم اتخاذها ضد المنفيين إلى الولاية.

أما **الفصل الثاني**: فقد ركز على علاقة الاضطرابات السياسية في الولايات العثمانية بعمليات النفي إلى ولاية طرابلس الغرب، كما تناول عودة العمل بالدستور العثماني في سنة 1908م، وأثره في مضاعفتها وازديادها.

وفيما يتعلق **بالفصل الثالث**: فقد جاء مركزاً على الآثار الناجمة عن ظاهرة النفي إلى ولاية طرابلس الغرب، مستعرضاً المتاعب التي ألحقتها الظاهرة بالإدارة العثمانية، ومعاناة المنفيين أنفسهم داخل الولاية، منتهياً بالآثار الإيجابية والسلبية على مجتمع الولاية.

وجاءت خاتمة الرسالة مبرزة لأهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة.

وأخيراً لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل **الدكتور أحمد عطية مدلل** الذي قبل الإشراف على هذه الرسالة، وأحييه على رحابة صدره في مراجعتها خطوة بخطوة، وإسداء آرائه التي ساعدتني في إنجاز هذه الرسالة على أكمل وجه، كما أشكره على ما منحني من وقت وجهد ونصائح وإرشادات على الرغم من مشاغله المتعددة، فجزاه الله عني أحسن الجزاء، وبارك الله فيه وجعله ذخراً علمياً نافعاً لهذا الوطن، كما أخص بالشكر والتقدير الأستاذ **الدكتور الظاهر جاسم** الذي تفضل مشكوراً بمراجعة الرسالة ومناقشتها وإعطائه للملاحظات القيمة والمحترمة التي أضفت الكثير على الرسالة وإخراجها بصورتها النهائية، والشكر الجزيل **للدكتور المرحوم محمد الكوني بالحاج** رحمه الله وأدخله فسيح جناته على رحابة صدره وعلى ملاحظاته القيّمة وعلى دعمي معنوياً.

كما أتقدم بالشكر والعرفان بالجميل **للأستاذ سليمان أبو ستة** الذي تحمل متاعب ترجمة الوثائق الخاصة بهذا الموضوع، وإلى **الدكتور سليمان القرة غولي** الذي قام بتصحيح الرسالة لغوياً.

وكل شكري وتقديري إلى **أبي وأمي الفاضلين**، وكامل أفراد أسرتي الذين أَبَوْا إلاَّ أن يضع كل فرد منهم بصمته المعنوية على نفسية الباحثة، وأخصهم بالذكر أخي العزيز مصطفى أبو نقاب، وأتقدم بكامل الشكر والعرفان إلى شريكي في رحلتي العلمية وشريكي في الحياة **زوجي المختار عمر عبد القادر** على وقوفه إلى جانبي ومرافقته لي في جميع خطواتي العلمية، وصبره وتحمله لكل العراقيل التي واجهتني، يضاف إلى ذلك مساندته لي في بعض لحظات اليأس التي اعترضت طريقي، منذ أن فكرت في الموضوع الشائك، وفوق ذلك دعمه لي معنوياً ومادياً.

كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل العاملين بالمكتبات والجهات العلمية التي فتحت لي أبوابها وأخص بالذكر منها: **مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخة بكامل شعبه، وكل العاملين بدار المحفوظات التاريخية بالسرايا الحمراء بطرابلس، وإلى مكتبة القنصلية الإنجليزية بطرابلس.**

كما أخص بالشكر **الأخ محمد رمضان حفيظة** لمساعدته الجمة لي، وكذلك التحية والإكبار لكل من مد لي يد المساعدة أو شجعني ولو بإيماءَةِ استحسان.

الباحثة

التمهيد

تقع طرابلس الغرب (ليبيا) حسب التحديد الفلكي بين خطي طول 9° غرباً و25° شرقاً، وإن أقصى امتداد لها من ناحية الشمال يصل إلى خط عرض 33° شمالاً في إقليم الجبل الأخضر في الشمال الشرقي، وأقصى امتداد لها من ناحية الجنوب يصل إلى خط عرض 45 ـ 18° في طرفها الجنوبي الشرقي[1].

وهي بذلك تمتد من البحر المتوسط في الشمال، حتى حدود جمهوريتي النيجر وتشاد الحاليتين في الجنوب، ومن حدود مصر والسودان في الشرق والجنوب الشرقي، إلى حدود تونس والجزائر في الغرب[2]. وقد أطلق البعض على طرابلس الغرب اسم ابنة البحر والصحراء معاً، لما تتميز به جغرافيتها، ذلك بأنها تحتل أكبر مساحة من الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط[3] إذ قُدرت بحوالي 1.759.540 كيلو متر مربع من شمال القارة الإفريقية[4]، ولها ساحل قليل التعاريج بصورة عامة، يتوسطه خليج سرت، وتتمركز على طوله أهم المدن، وتتجمع فيه الغالبية العظمى من السكان والأرض الصالحة للزراعة، بينما احتلت الصحراء القسم الأكبر من أراضي الولاية، حيث امتدت حتى كادت أن تلتقي بالبحر في بعض الجهات[5].

هذا الموقع جعلها تكون أقصر مسافة من سائر أقطار الشمال الإفريقي الأخرى على البحر المتوسط، وأكثرها اتصالاً بالمناطق الإفريقية الواقعة فيما وراء

---

(1) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، ط3، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1996، ص4.

(2) الهادي أبو لقمة وسعد خليل القزيري، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، طرابلس، 1995، ص16 ـ 17.

(3) أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي أو طرابلس الغرب في أواخر العهد العثماني الثاني (1882 ـ 1911م)، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، 1971م، ص19.

(4) عبد العزيز طريح شرف، المرجع السابق، ص4.

(5) أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق، ص19.

الصحراء، وأضحت الواحات الداخلية فيها ومراكزها التجارية، حلقة وصل ما بين شمال القارة وبلاد السودان الأوسط والغربي[1]، لذلك خضعت المنطقة قديماً وحديثاً لسيطرة العديد من الأجناس، كان من بينها السيطرة العثمانية في سنة 1551م، التي استمرت زهاء 360 عاماً، وانتهت بسنة1911م، وقد قسم المؤرخون تلك الفترة إلى ثلاثة عهود، هي: العهد العثماني الأول الذي امتد 160 سنة، ما بين 1551 ـ 1711م، والعهد القرمانلي(*) 124 سنة، بدءاً بسنة 1711م، ونهاية 1835م، وهي السنة التي بدأ فيها العهد العثماني الثاني منتهياً بسقوط الولاية(**) في يد الإيطاليين سنة 1911م[2].

فالعهد الأول اتسم بالفوضى وتسلط الإنكشارية(***) على البلاد، وأدى فسادها إلى تدهور الإدارة التي ارتبط نظامها بهم، إذ تتابع على الحكم في ذلك العهد واحد وثلاثون والياً، منهم من كان عاجزاً عن إدارة الأمور الإدارية وسيئ السيرة، ومنهم من كان ذا حزم وكفاية، يرعى الحرمات. فعانت الرعية من الظلم والجور، ولم تجد أمامها إلا الانتفاض والثورات التي عبّرت عن غضبها ورفضها للظلم[3].

---

(1) رجب نصير الأبيض، مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر (دراسة في التاريخ السياسي والاقتصادي)، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، الجماهيرية، 1998، ص11.

(*) قرمانلي: نسبة إلى قرمان، وهي مدينة بأرض الأناضول، تم إلحاق المقطع (لي)، بآخر المنسوب إليه بأسلوب اللغة العثمانية. راجع حسن الفقيه حسن، ج1، مصدر سابق، ح4، ص198.

(**) سيتم إطلاق لفظ الأيالة تارة ولفظ الولاية تارة أخرى على طرابلس الغرب وفقاً لتاريخ تحويلها إلى ولاية وهي سنة 1864م.

(2) أحمد صدقي الدجاني، مرجع سابق، ص28.

(***) الإنكشارية: هي الجيش النظامي الدائم الذي تشكل في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي، وهي كلمة مأخوذة من لفظ (يني جرى) بمعنى الفوج الجديد، للمزيد انظر: حسين مجيب المصري، معجم الدولة العثمانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987م، ص243.

(3) أحمد صدقي الدجاني، المرجع السابق والصفحة.